المحور الأول: الإطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الموضوع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات الاقتصادية

الاسم واللقب	فكرون عصام الدين	محي الدين محمود عمر
الدرجة العلمية	طالب دكتوراه	أستاذ التعليم العالي
جهة الانتساب (العمل)	قسم المالية والمحاسبة جامعة تسمسيلت	قسم المالية والمحاسبة جامعة تيسمسيلت
البريد الإلكتروني	Issameddine.fekroune@univ-tissemsilt.dz	mahieddineomar@gmail.com
رقم الهاتف	0668480209	

الملخص:

استهدفنا في هاته الورقة البحثية إبراز موضوع في غاية الأهمية وتسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مفاهيمها وأهميتها وكذا الصعوبات والتحديات التي توجهها وذلك بهدف إعطاء نظرة شاملة ومتكاملة عن مفهوم هذه المؤسسات ، كما ختمنا هذه الورقة الfحثية بسبل وأليات التقليل من هذه التحديات.

Résumé : Dans cet article, nous avons essayé à mettre en évidence un sujet très important et à faire la lumière sur les petites et moyennes entreprises entre leurs concepts et leur importance, ainsi que les difficultés et les défis auxquels elles sont confrontées, dans le but de donner une vision complète et intégrée du concept de ces institutions et définir leur place dans les changements économiques actuels , ainsi que nous avons également conclu notre exposé de recherche par une analyse des contrainte et des défis dont l'entreprise est confrontée .

مقدمة

في العقود الأخيرة ارتفع الاهتمام الواسع بالمؤسسات الاقتصادية وذلك باعتبارها المحرك الأساس الذي ترتكز عليه عملية التنمية الاقتصادية، باعتبار أن المؤسسات الاقتصادية هي التي يتم وفقها تجسيد الأهداف العامة والخاصة لأي استراتيجية تنموية شاملة في المجتمع ، وعليه ما يمكن تأكيده أن أي اقتصاد لا يمكن

بنائه أو تحقيقه وفق عمليات اقتصادية وتنموية مختلفة وأهداف متعددة تمس النسق الاقتصادي الا من خلال المؤسسة الاقتصادية والتي كما اشرنا اليها سابقا نونها المحرك لاقتصاديات البلد، اضافة الى ذلك فإن أي اصلاح اقتصادي لا يمكن تحقيقه الا من خلال توجيه وفهم التحولات التي نطبقها على المؤسسات الاقتصادية سواء كانت صغيرة أو متوسطة، فمن خلال المراحل التي تعيشها المؤسسة والتحولات التي تسبقها يمكن فهم مغزى وطبيعة الإصلاحات الاقتصادية.

وعليه فإن الاهتمام الراهن بدراسة وتحليل وفهم المؤسسات الاقتصادية منها الصغيرة والمتوسطة أصبح لازما وضروريا لتبني أي اصلاح اقتصادي أو أي تحول في البنية الاقتصادية لأي مجتمع كان انطلاقا من كونها عنصر مطابقة لأي اعداد وتهيئة اقتصادية مستقبلية، وهذا ما أثبتته التجارب العالمية المتعددة والمختلفة والتي تؤكد ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دور في احداث حركية اقتصادية واجتماعية عميقة تهدف الى التحكم في الكفاءات الإنتاجية وتوجيه عمليات البحث الفعالة في التحسين الدائم للأداء الاقتصادي لأي بلد كان.

طرح الإشكالية:

ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما أهميتها ودورها وماهي التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية الى ثلاثة محاور:

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: التحديات والرهانات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والمتوسطة.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في تنمية المجتمع، الا أنه لم يتم تحديد مفهوم واضح ودقيق وهذا يعود على الأشخاص والهيئات التي تهتم بدراسة وتحليل هذا القطاع من المؤسسات، غير انه يمكن ذكر بعض التعاريف التالية:

- **عرفت المادة 05 من القانون رقم 02/17:"** على أنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات والتي تشغل 01 الى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعالها السنوي 04 ملايير دينار كما لا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استيفاءها لمعايير الاستقلالية.
- **المؤسسات الصغيرة عرفتها المادة 09:** على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 فردا ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار.
- **المؤسسات المتوسطة فقد عرفتها المادة 08:** وهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 فردا ورقم أعمالها بين 400 مليون الى 4 ملايير دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون ومليار دينار جزائري.

وعند النظر الى بعض الدول المتطورة الرائدة في مختلف المجالات الحديثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد انها قد قدمت تعريف شامل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنص على ان:

- هي تلك المؤسسات التي ينشط فيها ما بين 15 و19عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل.

2- دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان من بين ما ترتقي به الدول هو الريادة في الاقتصاد، وزيادة حجم الصادرات والتقليل من الواردات وهذا ما تسعى إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تحقيقه، فهي تأخذ أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم باعتبارها بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وذلك من منطلق كافة الخصائص التي تتمتع بها، وخاصة اذا تعلق الأمر بالدول النامية أو الدول السائرة في طريق النمو والتي تواه الكثير من التحديات والرهانات سواء على المستوى التسويقي أو او الصناعي أو التجاري وغيرها، اضافة الى ذلك ما تعيشه التركيبة المجتمعية لهذه الدول من بطالة وتضخم وغيرها من الانعكاسات الناتجة عنها و التي أثرت بامتداداتها على البنية التحتية للمجتمع ومنه ارتفاع التكاليف المعيشية واستمرار تأثيرها على العديد من القضايا الاقتصادية منها الاستثمارية واعداد الهياكل الضرورية لأي حركة أو نشاط الاقتصادي.

1-2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نحن ندرك جيدا ان مؤسسة اقتصادية مهما كان نوعها او مكانتها فهي تؤدي أدوار عديدة ومختلفة انطلاقا من مكوناتها وحجمها وموقعها الاقتصادي ضمن النشاط الاقتصادي العام ومن اهم هذه الأدوار نذكر منها:

- **مواجهة البطالة وتوفير مناصب عمل:** انطلاقا مما ذكر يتضح لنا جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف الى تحقيق جملة من الأهداف والتي تعتبر في نظرنا مرجعا أساسيا لفهم الأداء والتحول للمؤسسة الاقتصادية ،ومواجهة التحديات بشكل عام ومنها مواجهة مشكلة البطالة والتي تعد في الوقت الراهن وخاصة في المجتمعات السائرة في طور النمو احدا اهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمعات، ومنه نستطيع القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالقدرة الكافية والعالية في توفير فرص العمل الواجب تحقيقها بتوفق مع النمو الديمغرافي الحاصل، اضافة الى القدرة الإنتاجية لهذه المؤسسات والطبيعة التقنية المعتمدة بها فإنها تصبح عنصرا ذا أهمة قصوى في استيعاب وتوظيف اليد العاملة ذات الخبرة القليلة او المتوسطة، وبالتالي فإن الاستراتيجية الحالية المعتمدة على مستوى الجزائر مثلا التي تنص على انشاء المؤسسات الناشئة تصبح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا مهما لتجسيد وتفعيل هذه المؤسسات الناشئة انطلاقا من حجمها وعدد عمالها وطبيعة الإنتاج الذي تقوم به.

-

- **القدرة العالية على تنمية الاقتصاد:** ان من أهم الأبعاد التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة هوا البعد الاقتصادي، الذي يهدف الى الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية وإعادة تشكيل عوامل الإنتاج بهدف تحقيق الحاجيات الاقتصادية للمجتمع، وهذا ما نلاحظه في الوقت الحاضر باهتمام اقتصاديات العالم وتنافسها في تحقيق السلع والمنتجات التي يحتاجها المجتمع، وخاصة اذا تعلق الأمر بالابتكار والبحث في التكنلوجيا التدقيقية والتطوير في اليات الفعل الاقتصادي نجد بأن هذه المؤسسات وانطلاقا من صغر حجمها تصبح قادرة على تبني مشاريع ابتكارية حديثة وجديدة ومتطورة تسمح لها في مراحل وجيزة من تحقيق هذا الهدف، المتمثل في القضاء على الندرة ومنه تحقيق الاكتفاء.

- **خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات:** لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا وأساسيا على مستوى البنية العامة للمجتمع وخاصة في ضل التحولات والتغيرات الاقتصادية الراهنة ،وتجسد ذلك من خلال توظيفها واستخدامها لميكانيزمات وأليات وتقنيات

إنتاجية حديثة ساهمت في تقليص حدة التكاليف من جهة واستمرار النشاط الاقتصادي من جهة ثانية، وبالتالي حققت هذه المؤسسات مستوى عالي في جودة المنتجات وسهولة توفيره لأفراد المجتمع وقد كان للاستراتيجية التنافسية التي اعتمدتها هذه المؤسسات كمؤشر لفهم الطرق التكنلوجية الحديثة في تحقيق اهداف ومسار هذه المؤسسات ،وهذا ما تؤكده العديد من الأبحاث في المجال الاقتصادي والاجتماعي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستوفر ميزة نوعية في السوق والمتمثلة في (أفضل منتج وأقل سعر).

- **تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد:** ان أهمية التقييم الإيجابي لأي مؤسسة كانت صغيرة أو متوسطة يرتبط بالضرورة لما تحققه وتوفره للمجتمع، اضافة الى ارتفاع وازدياد حجم الاستثمار وارتفاع معدل الدخل القومي ،فإن هذه المؤسسات تعمل أيضا على تحقيق الرفاهية ومستوى معيشي جيد لكل أفراد المجتمع بدون تمييز وبعدالة واضحة، باعتبار أن المؤسسة الاقتصادية هي عنصر استقرار لأي مجتمع يتجسد من خلال هذه المؤسسات في تحقيق حاجيات المجتمع، فنحن نؤسس لمؤسسات اقتصادية باختلاف انتماءاتها وأنواعها واحجامها بهدف تحقيق واشباع رغبات أفراد المجتمع المتعددة والمختلفة والمتجددة في نفس الوقت من المواد الضرورية والاساسية فهي تعمل على تغطية احتياجات الأفراد داخل المجتمع الواحد.

2-2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت العولمة الاقتصادية والاجتماعية من أهم الظواهر التي كان لها الأثر البارز في اعداد وتبني أي مشروع او أي اصلاح اقتصادي واجتماعي لأي بلد كان وخاصة اذا تعلق الأمر بالمجتمعات النامية ،وذلك لما لهذه التغيرات والتحولات العالمية (المالية، الاقتصادية، التجارية، السياسية الثقافية، الخ) من أهمية في التأثير على الأسواق العالمية الخارجية والتي لم تساعد الى حد كبير في عمليات الانتقال الاقتصادي والمالي للمجتمعات النامية من جهة ولم تساهم في احداث الحركة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من جهة أخرى، وبالتي كان على هذه المجتمعات النامية مواجهة هذا ا التحدي في تحقيق التحولات المنشودة والتي تضمن من خلالها تجسيد استقرار اقتصادي مستمر ومسايرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرهانات العالمية.

ومنه أصبح ينظر الى هذه المؤسسات أ الصغيرة والمتوسطة على كونها محركا لعملية التنمية والنمو الاقتصـــادي، حيث ظهر في العقد الأخير اتجاه عالمي يرى بأن هذا القطاع يعتبر الحجر الأساسي في تحقيق عدة مزايا على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع.

أ- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع:

تظهر هذه الأهمية من خلال معادلة معرفية وتطبيقية واضحة الابعاد والمعالم والتي تتصف بالرسع في التشكيل والبناء والدقة في العمل والانجاز والتأثير المباشر على مستوى كل البنية الاقتصـــادية وحتى الاجتماعية للمجتمع ويمكن النظر الى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

- اشباع حاجيات الفرد صاحب المشروع في اثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.
- توظيف مهاراته وابداعاته وقدراته الفنية وخبرته لخدمة مشروعه كهواية يعشقها.
- امتهان العمل الحر وعدم الانتظار لسنوات من أجل البحث عن وظيفة.
- تجنب اهدار الطاقة البشرية من خلال تجسيد مشاريع حقيقية.

ب- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع

- تغطية حجم كبير من احتياجات الافراد في السوق المحلية.
- المساهمة في اعداد العمالة الماهرة والنشطة التي تساعد في حل مشاكل البطالة.
- العمل في مختلف المجالات والمساهمة فيها كالخدمات التجارية، الإنتاج...الخ.
- تطوير التكنلوجيا في المجتمع وكذا خلق فرص تنافسية جديدة.
- العمل على إزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة.

3- التحديات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة:

على غرار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهمية التي تضيفها في مختلف المجالات الا أنها تواجه مجموعة من الصـــعوبات والتحديات، حيث يتشـــكل ذلك من خلال التطورات الكبيرة والمتزايدة لظاهرة الاعتماد على الاقتصـــاد المتبادل وهوا ما ســـاعد في العمل على إيجاد أليات جديدة تحقق استقلالا اقتصاديا متحررا من التغيرات المالية والقيود على رؤوس الأموال وغيرها.

ونظرا لما تكتسيه عملية الانتقال والإصـلاح الاقتصـادي للمجتمعات النامية من خلال تبني إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا الى ما توجهه هذه المؤسسات من عراقيل إدارية وتسويقية وتمويلية ،كان من الضـروري إحصـاء أهم هذه المعوقات التي تواجه عملية الإصـلاح

والتطور الاقتصـــادي للبلد من جهة وقدرة هذه المؤســـســـات الصـــغيرة والمتوســـطة في تبني مشـروعية هذا التحول باعتبار أن فهم هذه المعوقات يسـاهم الى حد كبير في إعطاء وحقيق هذه المكانة المحورية للمؤسـسـات المتوسـطة والصـغيرة في تبني هذه الإصـلاحات، ومن بين هذه الصعوبات يمكن ذكر ما يلي:

- صعوبة الحصول على التمويل الخارجي.
- ارتفاع نسبة معدل الفائدة بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة.
- تتأثر بارتفاع أسعار المواد الأولية (التضخم) مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف.
- مواجهة المؤسسات الكبرى.
- مشاكل التموين باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- مشكلة الضرائب.
- المنافسة والتسويقية للمنتجات.
- صعوبة التكوين والعمل والتأهيل.
- بطء الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)
- صعوبة الحصول على العقار (مكان انشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة).

وما يمكن الخروج به هو أي تبني لأي اسـتراتيجية اقتصـادية عميقة هدفها تحقيق الاسـتقرار والتكامل للنشاط الاقتصادي تواجهه جملة من المخاطر والصعوبات، وبفهمها وتقدير تأثيرها يمكن للاستراتيجية أن تحقق أهدافها.

المقترحات:

انطلاقا مما تقدم يمكن أن نقترح جملة من التوصيات التي يمكن أن تفتح افق جديدة للبحث العلمي في هذا المجال:

- توفير التمويل الخارجي من خلال تسهيل عملية الحصول على القروض المصرفية.
- إعطاء قروض مع تقليل نسب معدل الفائدة وكذا المخاطر المصاحبة لها.
- فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تخفيضات لمدة معينة في مشتريات المواد الأولية.
- خلق سوق نشط موازي للأسواق العالمية ونشر كل ما يخص هذه المؤسسات.
- تقديم تسهيلا خاصة بالوعاء الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالإعفاءات الضريبية لمدة خمسة سنوات.
- الاهتمام بتجسيد برامج تكوينية مستمرة وتأهيل المؤسسات بشكل دوري.

- التخفيف من حدة ظاهرة البيروقراطية الإدارية وغيرها والعمل على اعداد برامج إعلامية تساهم في التخفيف من أثارها للسلبية.

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره يتضح لنا جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي لأي مجتمع وخاصة إذا تعلق الأمر بالمجتمعات النامية، فهي تساهم الى حد

كبير في وضع خطط وبرامج على مستوى الأمد القصير والمتوسط تهدف في تحقيق استقرار مادي واقتصادي واجتماعي وتعالج كذلك العديد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقق تكامل اقتصادي بين كل الميادين والمجالات، سواء على المستوى المالي أو التجاري أو الإنتاجي، وبالتالي كلما اهتمينا بوضع إجراءات ملموسة وموضوعية وواقعية في تبني أدوار هذه المؤسسات مع توفير كل الشروط والإمكانات كلما حققنا استقرار اقتصادي يظهر أكثر في تحقيق الأهداف العامة والخاصة للعملية الاقتصادية بشكل عام منها التخفيف من حدة ظاهرة البطالة وانعكاساتها وتحقيق حاجيات المجتمع من سلع وخدمات وتوفير موارد مالية تسمح بخلق مؤسسات جديدة كمؤسسات ناشئة ..الخ، كما يمكن التأكيد على أن هذه المعادلة الاقتصادية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحركية الاقتصادية بالمجتمع لا يمكن تحقيقيها الا اذا استطعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبني تنافسية عالية في سوق يجعلها متميزة وتزيد من قوة جاذبيتها وقدرتها على تحقيق أدافها من جهة، و فهم ومواجهة المعوقات والصعوبات التي تواجه النشاط الاقتصادي بشكل عام في ظل هذه التحولات والرهانات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

المصادر والمراجع:

1- عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، 2018.
2- طالب سمية شهناز، جعدي شريفة، غزال مريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إليزي للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، سنة 2021.
3- الشريف بقة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والصعوبات، جامعة فرحات عباس سطيف.
4- الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ السبت 11 جانفي 2017، المادة رقم 05، 08، 09.